ردود الأفعال حول التصريحات المنقولة عنه بشأن «البلطجية» تتواصل

مصر: مرسي يتوقع قرع أجراس الانتخابات البرلمانية في أكتوبر المقبل ... والقضاء يتحداه من جديد

■ محكمة استئناف القاهرة تلغي قرار الرئيس وتعيد النائب العام إلى منصبه

■ كمال: شائعات تهدف لتلطيخ سمعة جهاز المخابرات ولا صحة لإنشاء تنظيم مكون من 300 ألف بلطجي

مرسي وعبدالمجيد في لقاء سابق

القاهرة «وكالات» - قضت محكمة مصرية يوم امس بإعادة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود الذي عزله الرئيس محمد مرسي في نوفمبر الماضي إلى منصبه وألغى الحكم قرار الرئيس بتعيين نائب عام جديد.

وكان قرار مرسي بتعيين طلعت إبراهيم نائبا عاما ليحل محل محمود قد أثار انتقادات معارضي مرسي الذين قالوا إن تلك الخطوة تجاوزت نطاق سلطاته.

وقال المستشار سناء خليل بمحكمة استئناف القاهرة التي أصدرت الحكم إن المحكمة قضت ببطلان قرار الرئيس بعزل محمود وأمرت وزير العدل بإعادته إلى المنصب.

وصدر حكم دائرة رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة بناء على دعوى أقامها محمود طالبا إلغاء قرار عزله.

وقال محمود لرويترز «أنا في البيت ولم أطلع على الحكم.» لكن قاضيا بارزا عمل معه قال طالبا ألا ينشر اسمه «الحكم واجب النفاذ والطعن عليه أمام دائرة رجال القضاء بمحكمة النقض لا يوقف تنفيذه.»

وناشدت اللجنة الدائمة للدفاع عن القضاة وسيادة القانون التي شكلها قضاة بعد إقالة محمود مجلس القضاء الأعلى أن يعيد محمود إلى منصبه.

وقالت في بيان «يجب تنفيذ الحكم وإعادة المستشار عبد المجيد محمود لمنصبه حرصا على استقلال القضاء وسيادة القانون واحتراما للأحكام القضائية.»

وصدر قرار عزل محمود وتعيين إبراهيم في المنصب استنادا إلى إعلان دستوري أصدره مرسي في نوفمبر قوبل بمعارضة الأحزاب والجماعات السياسية الليبرالية واليسارية.

وقال المعارضون إن الإعلان الدستوري الذي وسع سلطات مرسي حول أول رئيس منتخب لمصر إلى دكتاتور.

وقال مرسي إنه أصدر الإعلان ليتمكن من إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سلفه حسني مبارك الذي أطاحت به انتفاضة شعبية في عام 2011.

وكان الإعلان الدستوري حصن جمعية تأسيسية صاغت الدستور الجديد للبلاد من الطعن على تشكيلها أمام القضاء في وقت لم تكن أنجزت فيه عملها.

كما حصن مجلس الشورى الذي يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين من الطعن على تشكيله أمام القضاء.

الى ذلك نقلت وكالة انباء الشرق الأوسط عن الرئيس المصري محمد مرسي قوله إن الانتخابات البرلمانية ربما تبدأ في اكتوبر اي بعد ستة اشهر من الموعد الذي كان مقررا لها في البداية.

وكان مرسي قد دعا الى انتخابات برلمانية تجري على اربع مراحل اعتبارا من اواخر ابريل على أن يبدأ مجلس النواب الجديد جلساته في يوليو لكن هذا الجدول الزمني انهار بعدما أبطلت محكمة القرار الجمهوري الخاص بالدعوة الى الانتخابات.

وقال مرسي إن الموافقة على قانون انتخابات جديد قد تستغرق شهرين ونصف الشهر وإن الإعداد للانتخابات سيستغرق شهرين آخرين.

وقد يعطي هذا الحكومة متسعا من الوقت للتفاوض بشأن اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار يعتبر ضروريا لتخفيف الأزمة الاقتصادية الطاحنة بمصر.

كما أن هذه الفترة يمكن أن تتيح لمرسي متسعا لإقناع المعارضة بالمشاركة في الانتخابات. وكانت الأحزاب العلمانية تعتزم مقاطعة الانتخابات قائلة إن قانون الانتخابات الحالي تم تفصيله ليناسب الإسلاميين.

ونقلت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية عن مرسي قوله لأبناء الجالية المصرية في قطر إنه يتوقع أن يعقد مجلس النواب الجديد أولى جلساته قبل انتهاء العام الحالي.

سياسيا توالت ردود الأفعال امس بعد التصريحات المثيرة للجدل التي وردت على لسان رئيس حزب «الوسط» المصري أبو العلا ماضي، والتي صرح فيها بأن الرئيس محمد مرسي أبلغه أن المخابرات العامة أنشأت منذ عدة سنوات تنظيما مكونا من 300 ألف عنصر ممن يعرفون بالبلطجية، يبنهم 80 ألفا في القاهرة وحدها، وأن ذلك التنظيم شارك في أحداث قصر الاتحادية.

وقال اللواء حسين كمال مدير مكتب رئيس المخابرات الراحل اللواء عمر سليمان، إن الهدف من نشر تلك الشائعات هو تلطيخ سمعة جهاز المخابرات العامة، ضمن سلسلة من تلطيخ سمعة الأجهزة المصرية، والتي بدأت بالمؤسسة العسكرية.

ونفى اللواء كمال، المعروف إعلامياً بـ«الرجل الواقف وراء عمر سليمان»، خلال مداخلة هاتفية على إحدى القنوات المصرية الخاصة، صحة تلك المعلومات، مؤكدا أن جهاز المخابرات جهاز وطني يعمل لصالح مصر أولا وأخيرا، ولا يعمل لأي فصيل معين.

وأشار إلى أنه على الرئيس أن يصدر بيانا ويكذب هذه التصريحات، وأن يعلن محاسبة مسرب تلك الشائعات غير الصحيحة التي تهدف إلى تشويه جهاز وطني.

في نفس السياق، قال اللواء سامح سيف اليزل، الخبير الاستراتيجي، إن المعلومات التي صرح بها رئيس حزب «الوسط» حول إنشاء المخابرات لجهاز يضم 300 ألف بلطجي، الهدف منها هو تفكيك جهاز المخابرات وإعادة هيكلته وتغيير قياداته، مشيراً إلى أن هذه المعلومات غير صحيحة إطلاقا.

وأضاف اليزل، خلال مداخلة تلفزيونية، أنه إذا صحت تلك المعلومات، فإن هناك جهازا موازيا يعمل على أجهزة الدولة، موضحا أنه على الرئيس أن يظهر للشعب هذا الجهاز وعن الهدف من إنشائه وعن قياداته.

وأشار أن جهاز المخابرات العامة ليست معنية بأن تتواصل مع الإعلام وتنفي أو تؤكد هذه المعلومات، موضحا أن تواصل المخابرات سيكون مع الرئيس مباشرة حول تلك التصريحات.

كما كشف أنه إذا صح أن الرئيس قال ذلك الكلام عن المخابرات، فإنه لا يجوز لجهاز المخابرات أن يقاضي رئيسه، لأن الرئيس مرسي هو الرئيس المباشر لجهاز المخابرات.

في الوقت ذاته، نقلت صحيفة «اليوم السابع» عن الكاتب الصحافي مصطفى بكري، تعليقه أنه رغم الضجة التي أثارها تصريح أبو العلا ماضي حول تكوين المخابرات العامة جيشا من 300 ألف بلطجي، إلا أن الرئاسة لم تنف هذه التصريحات، وهو ما يمهد للقضاء على جهاز المخابرات.

وأضاف بكري في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن هذا الأمر خطير ويكشف النقاب عن تحريض سافر ضد جهازنا الوطني، الذي عجزت إسرائيل أمامه، فجاء رئيس الدولة ليهين الجهاز ويحرض عليه، مشيرا إلى أن الهدف معروف وهو تفكيك هذا الجهاز تمهيدا لأخونته.

وأدان محمد أنور عصمت السادات، رئيس حزب «الإصلاح والتنمية»، تصريحات ماضي واعتبرها بمثابة إهانة صريحة لجهاز وطني مخلص شهد له التاريخ بأن رجاله على قدر المسؤولية والدفاع عن مصر بأرواحهم وممتلكاتهم.

وأشار السادات، في بيان نشرته «بوابة الأهرام»، إلى أن هذه المعلومات التي أدلى بها ماضي والعارية تماما عن الصحة تسيء إلى سمعة جهاز عظيم لا يستطيع أحد أن يشكك في نزاهته ووطنيته، قائلا : «لو صح هذا الكلام والرئيس يعلم هذه المعلومات الخطيرة، فلابد وأن يحاسب على صمته وعلى الدماء التي سالت».

وأضاف السادات، أن الرئيس يستطيع طلب ملفات هذه التنظيمات من جهاز المخابرات العامة ويعلنها على جموع الشعب، إذا أراد أن يثبت صحة هذه الواقعة.

لا يستثني فئة سودانية بما في ذلك حملة السلاح

الخرطوم تغازل معارضيها بالحوار... لوضع دستور جديد

علي عثمان طه

كمال عبدالسلام

الخرطوم - وكالات : جددت الحكومة السودانية دعوة المعارضة بما فيها الجماعات المتمردة إلى حوار وطني دستوري حول مستقبل البلاد ونبذ العنف، لكن أحزابا معارضة اشترطت للحوار قبول السلطة بفكرة الانتقال الكامل للسلطة.

وأكد علي عثمان طه النائب الأول لرئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي نادر أمس الاول أن الحوار «لن يستثني فئة سودانية بما في ذلك حملة السلاح في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق».

وقال إن حكومته ستجري حوارا لتقريب المسافات بين مكونات الشعب السوداني «لأجل التوافق على كيفية حكم البلاد».

وأضاف «نعمل لتوافق نحتكم بعده للشعب السوداني وفق تداول سلمي للسلطة وإجراء انتخابات حرة نزيهة».

وطالب طه بعزل سلوك العنف والقتال والتدمير، وقال إنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها، وإنما مسؤولية الشعب السوداني كله، داعيا إلى تعزيز العلاقات مع دولة جنوب السودان.

وتعتبر دعوة طه معارضي النظام للمساعدة في إعداد دستور جديد علامة على تخفيف موقف الخرطوم في الاونة الاخيرة تجاه المسلحين منذ توقيع اتفاقيات بشأن أمن الحدود مع جنوب السودان هذا الشهر.

والعلاقات بين السودان وجنوب السودان مضطربة منذ انفصال الجنوب في يوليو 2011 بموجب اتفاقية للسلام أثبت حربا أهلية استمرت عدة عقود وتتبادل الدولتان اتهامات بالاستمرار في دعم متمردين على أراضيهما.

وثارت خلافات بين البلدين بعد الانفصال بشأن الحدود بينهما وحول وضع الأرض المتنازع عليها وتقاسم ديون السودان والرسوم التي يتعين على جنوب السودان دفعها مقابل تصدير نفطه عبر السودان إلى جانب خلافات أخرى. وأجبرت التوترات جنوب السودان على وقف انتاج النفط بشكل كامل الذي يبلغ 350 الف برميل يوميا في يناير كانون الثاني من العام الماضي ودفعت الدولتين إلى شفا حرب في الأشهر القليلة التالية.

لكن النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان طه قال إن الدولتين تتجهان نحو علاقات أكثر دفئا منذ أن وقعا هذا الشهر إطارا زمنيا لحل بعض النزاعات الأكثر خطورة تم التوصل إليه في محادثات جرت بوساطة من الاتحاد الأفريقي.

وقال طه إنه يدعو كل القوى السياسية وقوى المعارضة الى الانضمام الى عملية اعداد دستور جديد.

وأضاف أن الهدف من الحوار مع المتمردين الذين يعرفون باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال هو استكمال «المشاورات الشعبية» وهي عملية يفترض أنها ستحدد العلاقة بين شعبي ولايتي جنوب دارفور والنيل الأزرق الحدوديتين والخرطوم.

وأضاف طه أن الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان ملتزمان بمتابعة هذا الإطار الزمني وأنه ستكون هناك اتصالات أكثر بين البلدين في المستقبل للتأكد من تنفيذ الاتفاق.

لكن بعضا من قوى المعارضة أعلنت يأسها من الحوار مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، معتبرة أنه يتخذ من الحوار تكتيكا للاستمرار في منهج الحرب على الشعب السوداني، حسب تعبيرها.

وقال أمين الأمانة السياسية في حزب المؤتمر الشعبي كمال عمر عبد السلام للجزيرة نت إن المعارضة لن تحاور المؤتمر الوطني إلا في إطار قبوله بفكرة الانتقال الكامل للسلطة.

وتحدث عبد السلام عن تجارب كثيرة لم تنجح في حمل المؤتمر الوطني على التخلي عن منهجه.

وأضاف أن المؤتمر الوطني يسعى لتخفيف حدة الاحتقان السياسي الداخلي «وبالتالي فإننا لن نقبل أي مبادرة لترقيع النظام، أو انتخابات تقنن وجوده، أو تسوية لا تضمن رحيله الكامل عن السلطة».

ووصف أمين الأمانة السياسية في المؤتمر الشعبي المبادرة الحكومية بأنها «أطروحة ميتة» تسعى لزيادة عمر النظام وإعطائه شرعية سياسية لا يستحقها حسب قوله. من جهته، أشار الأمين العام لحزب البعث العربي التيجاني مصطفى إلى فشل كل الحوارات السابقة بين الحكومة ومعارضيها.

وقال إن الحوار الوطني بحاجة إلى جهود «لأن الثقة بين المؤتمر الوطني وكافة القوى السياسية أصبحت معدومة»، مطالبا الحزب الحاكم بترك ما سماه منهج الإقصاء، وحل جميع النزاعات الوطنية سلميا.

أما نائب رئيس المكتب السياسي لحزب الأمة القومي محمد المهدي فأكد قبول حزبه كل المبادرات الوطنية الصادقة، لكنه اشترط حوارا جادا. وقال إن حزبه يعمل على طريق ثالث يتمثل في ترك الأجندات الخاصة لمصلحة الأجندات الوطنية وعدم عزل أي طرف لطرف آخر.

السعودية تدخل مجلس الأمن.. 2014

الرياض - وكالات : أكد المندوب الدائم للسعودية إلى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي أن المملكة تستعد لكي تمارس نشاطها داخل مجلس الأمن عندما تتخذ مقعدها فيه لأول مرة في تاريخها اعتبارا من غرة عام 2014م ولمدة عامين، بحسب ما نشرته صحيفة «عكاظ» السعودية.

وأضاف «تمت تزكية المملكة لتكون المرشح الوحيد عن قارة آسيا والمجموعة العربية في عضوية المجلس، وهذه العضوية تعبر عن التزام المملكة المطلق بالعمل على تحقيق السلام في العالم واستتباب الأمن في ربوعه، وفقا لقواعد العدالة والإنصاف والاحترام المتبادل والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها».

وأشار المعلمي ضمن ورقة العمل التي قدمها في الندوة العلمية الثالثة بمدريد لكرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي الذي تحتضنه جامعة الملك عبدالعزيز إلى أن المملكة تستعد للمشاركة في عضوية مجلس الأمن في عام 2014م لأول مرة في تاريخها بعد تزكيتها لتكون المرشح الوحيد عن قارة آسيا والمجموعة العربية في عضوية المجلس.

وتطرق المعلمي في ورقته إلى خمس محطات أساسية استخدمت دليلا واضحا على نوعية العلاقة وتمسك المملكة بمبادئ السلم والعدالة وإحقاق الحق وتتمثل في القضية الفلسطينية، قضية الكويت، مكافحة الإرهاب، محاربة الجوع والجهل والمرض، والحفاظ على التوازن الاقتصادي في العالم.

وأوضح المعلمي أن المملكة لم تعد تمثل ذاتها فحسب في علاقاتها مع المجتمع الدولي وإنما هي تمثل شرعية أعرض وأوسع من شعوب الأمة العربية والإسلامية والدول النامية وجميع المحبين للسلام، موضحا أن مجموع المساهمات التي قدمتها المملكة خلال السنوات الثماني الأخيرة في مجالات التنمية البشرية للأمم المتحدة بلغت 2.12 مليار دولار.

الإمارات: القضاء يواصل إجراءاته ضد الإسلاميين الـ94

دبي - وكالات : قررت محكمة أمن الدولة التي تحاكم 94 إسلاميا إماراتيا متهمين بالتآمر لقلب نظام الحكم اللجوء إلى المختبر الجنائي لفحص تسجيلات المتهمين، وحددت الجلسة المقبلة في 16 من أبريل المقبل.

وأفاد بيان لوزارة العدل بأن جلسة أمس الاول «حضرها جميع المتهمين المحبوسين والمتهمات المكفولات، باستثناء متهم واحد تخلف عن الحضور لظروف صحية».

وأضاف البيان أن «المحكمة قررت تكليف المختبر الجنائي فحص التسجيلات الصوتية ومطابقتها بأصوات المتهمين»، وطلبت من خبراء في وزارة العدل «مراجعة حسابات المتهمين».

وبدأت محاكمة الإسلاميين في الرابع من مارس ، حيث دفع المتهمون ببراءتهم مما نسب إليهم ومنه تشكيل تنظيم سري، وفي الجلسة الأولى أفرج عن 13 امرأة بكفالة.

والإسلاميون الذين أوقفوا بين مارس وديسمبر 2012 أعضاء أو مقربون من جمعية الإصلاح الإسلامية المحظورة القريبة من فكر الإخوان المسلمين، وبينهم محاميان بارزان متخصصان في حقوق الإنسان هما الدكتور محمد عبد الله الركن ومحمد المنصوري، إضافة إلى قضاة وأساتذة وطلاب.

... و«الخارجية» تحذر رعاياها من السفر إلى العراق

أبوظبي - وكالات : دعت وزارة الخارجية مواطني الدولة إلى عدم السفر لجمهورية العراق بغرض ممارسة هواية القنص في الوقت الحالي وذلك نظرا لتوتر الأوضاع السياسية والأمنية.

صرح بذلك عبدالله بن محمد بن بطي آل حامد وكيل وزارة الخارجية الإماراتية ..وقال بأن هذا الإجراء يأتي انطلاقا من حرص الإمارات العربية المتحدة على رعاية وسلامة كافة مواطني الدولة وأكد على ضرورة الالتزام والتقيد بالتعليمات التي تهدف إلى سلامتهم.

البحرين: «النواب» يضع حزب الله على قائمة الإرهاب

المنامة - وكالات : وافق مجلس النواب البحريني امس الاول على مقترح قدم بصفة مستعجلة لوضع منظمة حزب الله اللبنانية على قائمة المنظمات الإرهابية، وحث الحكومة على التنسيق بين وزارة الخارجية البحرينية ووزارات الخارجية في دول مجلس التعاون والدول ذات العلاقة لتنفيذ المقترح، في خطوة غير مسبوقة، خاصة وأن المنامة ليس لديها قوائم للمنظمات الإرهابية في العالم. وطالب النائب السلفي، جاسم السعيدي، خلال مداخلته بمجلس النواب الثلاثاء، وزارة الخارجية بالتحرك الجدي وبالتنسيق مع دول مجلس التعاون لـ«سحق» حزب الله اللبناني، كما أقر مجلس النواب بالأغلبية رفع المقترح إلى الحكومة بصفة الاستعجال.

من جهته قال النائب خالد عبد العال إن مقترح السعيدي جاء من «منبع طائفي» على حد تعبيره، لأن حزب الله «حزب شيعي رغم أنه مثل المقاومة ضد اسرائيل ويمثل جميع الأطياف المقاومة في بيروت»، على حد تعبيره، مضيفا أن هذا الاقتراح «لا قيمة له» وهو شبيه باقتراح «طرد السفير الامريكي الحالي بسبب تدخله في الشؤون الداخلية، الذي ردت عليه وزارة الخارجية بالتأكيد على أن ذلك من صلاحيات الملك وحده».

من جانبه، قال عضو مجلس النواب الأسبق جاسم مراد إن المقترح «كان خاطئا»، مستبعدا أن تأخذ الحكومة به لأن المنامة «ليست بحاجة للزج بنفسها في صراعات أو قضايا هي بعيدة عنها» وفق تأكيده. وحذر مراد من أن إمكانية أن يكون لقرار من هذا النوع انعكاسات سلبية على البحرين ومواطنيها وجعلهم محط استهداف، وأوضح بأن القرار جاء نتيجة انسحاب كتلة «الوفاق» الشيعية من المجلس، علما أن حزب الله اللبناني متهم من قبل السلطات البحرينية بدعم الحراك السياسي منذ انطلاقه عام 2011.

الضفة المحتلة: إسرائيل تعتقل 10 فلسطينيين.. وتفرج عن واحد

الأراضي المحتلة - وكالات : اعتقلت السلطات الإسرائيلية صباح الامس عشرة من مواطني الضفة الغربية، من بينهم أربعة من قادة حركة حماس، في حين أفرجت عن النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني نايف الرجوب بعد اعتقال إداري دام 28 شهرا.

فقد اقتحمت قوات إسرائيلية فجر الإمس، مدينة جنين وقريتي بيت قاد وجلقموس شرق المدينة وشنت حملة تمشيط دون أن يبلّغ عن أي اعتقالات.

واعتقل الجيش نائبا بالمجلس التشريعي الفلسطيني وأربعة قياديين من حركة حماس بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية هم النائب محمد جمال النتشة، والقيادي عبد الخالق النتشة والمرشح السابق لانتخابات المجلس التشريعي أمجد الحموري والقيادي تحسين شاور وجواد الجعبري.

وقال شهود إن قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي اقتحمت قرية البرقة شمال غرب نابلس، وشرعت في تفتيش عدد من المنازل، واعتقلت أربعة فلسطينيين هم: زيد غسان ومحمد ناجي ومحمد يوسف أبو عمر وعمار راغب صلاح.

واعتقل الجيش الإسرائيلي الفتى الفلسطيني محمد أبو عمرة «17 عاما» من مخيم بلاطة بنابلس أثناء عبوره على حاجز الحمرا العسكري في منطقة الأغوار بمحافظة طوباس.

وفي تطور آخر، أفرجت السلطات الإسرائيلية امس من سجن النقب عن النائب من حركة حماس ووزير الاوقاف السابق نايف الرجوب بعد أن أنهى مدة الاعتقال المقررة.

وكان في استقبال الرجوب العديد من الشخصيات بالخليل وعدد من أقاربه في المدينة.

يشار إلى أن إسرائيل لا تزال تعتقل 14 نائبا فلسطينيا، كان آخرهم النائب محمد النتشة من الخليل، ويقضي أربعة نواب أحكاما محددة، والباقون يخضعون للاعتقال الإداري دون تهمة.